

**واقع الصناعة السورية**

**ومحددات إنعاش هذا القطاع**

**الباحثة**

**ريم حلل لي**

**محاضرة في اطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية – 12/8/2025 – المركز الثقافي العربي – أبو رمانة**

**واقع الصناعة السورية ومحددات إنعاش هذا القطاع**

**مقدمة**

شكلت الصناعة السورية أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني لعقود طويلة، حيث تميزت بتنوعها وارتباطها الوثيق بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والتجارة. ومع ذلك، شهد هذا القطاع تحولات جذرية بين عهدي ما قبل الثورة وما بعد التحرير. ربما من الأفضل تطوير المقدمة وتوسيعها لتتناول لمحة عن تطور الصناعة في سورية خلال القرن العشرين والمجالات الرئيسية لقطاع الصناعة ودوره في الترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات الأخرى وصولا إلى ما قبل الحرب حيث تبينين بشريحة واحدة التركيب الهيكلي للقطاع كنسب بين العام والخاص: مجمل التكوين الرأسمالي العمالة ومؤشر أو اثنين آخرين

**البنية الهيكلية للقطاع الصناعي عام 2010**

* القطاع العام الصناعي:

يضم حوالي 100 شركة موزعة على 8 مؤسسات عامة (الأقطان – النسيجية– الهندسية – الكيميائية – الغذائية – السكر – التبغ – الاسمنت)

* القطاع الخاص:

بلغ عدد منشآته 116,720 منشأة برأسمال إجمالي 155 مليار ليرة سورية، مع تشغيل عمالة رسمية حوالي 400 ألف عامل (مؤشرات عام 2010)

**الصناعة السورية قبل الثورة**

تعتبر الفترة 2000-2010 مرحلة مهمة في تطور الصناعة السورية، حيث تميزت بمحاولات جادة للإصلاح والتطوير الصناعي في ظل بيئة اقتصادية مستقرة نسبياً. رغم التحديات الهيكلية التي واجهها القطاع الصناعي، إلا أن هناك جهوداً واضحة بذلت للاستفادة من النماذج الدولية الناجحة، حيث كان هناك العديد من المحاولات للتركيز على الصناعات التصديرية والصناعات ذات الميزة النسبية، وكانت الخطة الخمسية العاشرة الأداة الفعالة التي تحمل في طياتها محور التحول للنهوض بالصناعة السورية ، ومع ذلك، فإن هذه الجهود كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت والإصلاحات العميقة لتحقيق نقلة نوعية حقيقية في القطاع الصناعي السوري.

خلال هذه الفترة بدأت وزارة الصناعة السورية بالتحول التدريجي ببرامجها لتصبح وزارة سياسات صناعية، فقد تم تعيين نائب وزير لشؤون القطاع الخاص أولاً وبعدها نائب وزير لشؤون القطاع العام وهي مؤشر أولي لفصل المهام ضمن الوزارة الواحدة، وكان للقطاع الخاص وقتها الدور الأكبر في صياغة القرارات والتشريعات باعتباره الشريك الرئيسي في التنمية الصناعية، كما بدأت بصياغة العديد من المشاريع والبرامج التي تخدم القطاع الصناعي واعتبرتها أساساً للانطلاق نحو وزارة جديدة (برنامج التحديث الصناعي – مراكز فنية جديدة مشروع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها).

كان الاقتصاد السوري قبل الثورة يعتبر اقتصاداً متنوعاً إلى حد ما، حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23% وحققت الصناعة التحويلية معدل نمو وصل إلى 14.8 % وتجاوزت الصادرات الصناعية وقتها ال /5/ مليار دولار.

فعلى سبيل المثال كان للقطاع النسيجي المساهمة الأكبر في الناتج الصناعي حيث حقق نسبة مساهمة حوالي 40% و45% من إجمالي الصادرات الصناعية، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي النسيجي حوالي 81% من الإنتاج الصناعي النسيجي.

أما الصناعات الغذائية فقد كانت تعتمد على الزراعات المحلية وقد حققت سورية في عام 2010 اكتفاء ذاتياّ في عدة منتجات استراتيجية (الطحين والسكر).

كما تميزت الصناعات الكيميائية في مساهمتها بالناتج الصناعي حيث حققت عام 2010 نسبة مساهمة وصلت إلى حوالي 6% من إجمالي الناتج الصناعي.

**الصناعة السورية خلال سنوات الحرب 2011-2024**

مع بداية الثورة السورية عام 2011، شهد القطاع الصناعي تدهوراً كارثياً في جميع جوانبه حيث تحول من قطاع حيوي يساهم بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى قطاع منهك بالكاد يستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية.

**اولاً-الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة**

أدت الازمة السورية وما رافقها من حصار وعقوبات وإجراءات قسرية إلى تدمير عوامل الإنتاج؛ وانهيار الأنشطة الإنتاجية، مما انعكس ذلك على:

* أضرار جسيمة في البنية التحتية حيث قدرت القيمة الاجمالية للأضرار العامة المباشرة وغير المباشرة منذ بداية الأحداث ولغاية 31/12/2019 بحوالي 1.78 مليار دولار.
* تراجع حجم الاستثمارات الريعية وهجرة الكفاءات البشرية حيث بلغ إجمالي عدد السوريين الحاصلين على شهادات جامعية (إجازة جامعية أو أعلى) الذين هاجروا خلال الحرب ما يزيد عن 21480 مجازاً جامعياً، وفقًا لدراسة أعدها مركز مداد (المركز الدولي للأبحاث والدراسات) تشير التقديرات إلى أن 35% من المهاجرين السوريين يحملون مؤهلات عالية، وهي نسبة تفوق معدلات الهجرة في فترات ما قبل الحرب.

ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31% عام 2010 إلى ما يقارب 42% في عام 2023. وانخفاض نسبة الصادرات من 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 3.1% عام 2023 حيث سجل الميزان التجاري عجزًا قياسيًا بلغ (-3.5) مليار دولار في 2022 ، مقارنة بفائض في عام 2002 (1.3) مليار دولارتقريباً.

* انكماش إجمالي الناتج المحلي اذ انخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 93% بين عامي 2011 و2023.
* انخفاض الإنتاج الزراعي كالقمح والشعير والقطن والشمندر السكري نتيجة الأضرار التي لحقت بشبكات الري ونقص العمالة والمستلزمات كالبذور والأسمدة والوقود وانعكس ذلك على تراجع الإنتاج في المؤسسات الصناعية العامة.
* تفشي التضخم، وتآكل الأجور الحقيقية وارتفاع مستوى الفقر وعدد الفقراء.

**وأما الأثر على القطاع الصناعي فكان كبيراً يتجلى فيما يلي:**

1. خروج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الخدمة.
2. حركات نزوح لعدد كبير من الصناعيين والعمال الفنيين إلى دول الخارج .
3. ارتفاع تكاليف الانتاج ويعود ذلك للحصار والمقاطعة وتهالك خطوط الإنتاج خاصة في منشآت القطاع العام وبالتالي هبوط كبير في حجم الصادرات الصناعية.
4. توقف معظم الشركات العامة الصناعية نتيجة ارتفاع تكاليف المنتجات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المرخصة وفق أحكام القانون 21 لعام 1958 /35798/ منشأة منها /21206/ منشأة عاملة و/14592/ منشأة متوقفة وكذلك بلغ عدد المنشآت الحرفية المرخصة /92431/ منشأة منها /59676/ منشأة عاملة و /32755/ منشأة متوقفة.
5. خسارة حصة كبيرة من السوق المحلية لصالح الاستيراد والتهريب وذلك بسبب توقف الانتاج المحلي أو نقصه، وكذلك بسبب ضعف القوة الشرائية عند السكان، وانخفاض قيمة العملة السورية وارتفاع الاسعار، وانتشار تزوير المنتجات.

لم تكن وزارة الصناعة خلال هذه الفترة تملك القدرة على إدارة ملف الصناعة واقتصر عملها على اتخاذ التدابير الإجرائية والاسعافية فقط والتي كانت تسبب الكثير من المعوقات للنهوض بهذا القطاع.

**بالنتيجة**: أن إنعاش القطاع الصناعي يتطلب إصلاحات هيكلية تشريعية إدارية بنيوية عميقة في كافة القطاعات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي.

يبقى الأمل معقوداً على قدرة الاقتصاد السوري على استعادة عافيته، مستفيداً من تاريخه الصناعي العريق وموارده البشرية والطبيعية، لكن الطريق يبدو طويلاً وشاقاً في ظل التحديات الجسيمة التي خلفتها سنوات الحرب.

**حال القطاع الصناعي منذ بداية التحرير ولتاريخه**

**اتخذت الحكومة الجديدة جملة من الإجراءات التي انعكست على الواقع الصناعي وكان لها كبير الأثر على الاقتصاد السوري.**

1. نهجت الحكومة السورية الجديدة نهج اقتصاد السوق الحر حيث فتحت الأسواق الخارجية بشكل مباشر بعد سنوات طويلة من الحماية التي فرضها النظام السابق ليس بهدف الدعم لهذا القطاع وإنما بسبب القيود الدولية التي فرضت وقتها على الاقتصاد السوري مما انعكس على دخول كافة المنتجات الصناعية التي كان محظور استيرادها إلى السوق السوري وبأسعار منخفضة جداً مقارنة بمثيلاتها من المنتجات السورية وانخفضت الأسعار بشكل ملحوظ.
2. صدر المرسوم رقم 114 لعام 2025 والذي كان له كبير الأثر في استقطاب العديد من الشركات الاستثمارية العالمية لما يحمله من مزايا تشجيعية للمستثمرين.
3. تم توقيف غالب منشآت القطاع العام عن الإنتاج والتي هي في الغالب كانت ستتوقف تلقائياً بسبب الانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب الاستيراد دون قيود.
4. تم ترخيص 945 مشروع صناعي خلال النصف الأول من هذا العام برأسمال (220) مليار دولار موزعة على كافة القطاع الصناعية، كما تم تنفيذ (80) مشروع برأسمال 4.5 مليار دولار.
5. تم الحاق ملف المدن الصناعية بوزارة الاقتصاد والصناعة بدلاً من وزارة الإدارة المحلية بهدف إيجاد آلية لتبسيط الإجراءات للمستثمرين.
6. تم دمج وزارات التجارة الداخلية والاقتصاد والصناعة بوزارة واحدة وذلك لتسهيل اتخاذ القرار الاقتصادي.
7. يتم إعداد ملفات لطرح الشركات العامة للاستثمار وفق صيغ التشاركية POT أو تأسيس شركات جديدة مساهمة بعد تقييم واقعي لرؤوس أموال الشركات العامة بحيث تكون نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات الجديدة تعادل رأس المال الحقيقي لهذه الشركات.

وقد كان لهذه الإجراءات المنعكسات التالية:

1. واجهت الصناعة المحلية منافسة شرسة بعد صدمة الانفتاح ودخول منتجات بمواصفات متباينة للأسواق السورية جعلت الكثير من المعامل تخفض طاقاتها الإنتاجية إلى ما دون ال 50%من الطاقات الفعلية، وهذا أدى إلى ضرب المنتج المحلي الذي لايزال يحتفظ بجودة عالية لكنه يقصى بفعل منافسة غير عادلة.
2. أما الأثر الأكبر فقد كان نصيب الصناعات التي تعتمد على حوامل الطاقة حيث أن معظم الدولة المصدرة تتخذ أساليب لدعم صناعتها في بلدها (بيع حوامل الطاقة بأسعار الكلفة) مما أدى إلى خروج الكثير من هذه المنشآت من السوق (صناعة السيراميك والاسمنت).
3. غياب الفرصة الكامنة بإعادة هيكلة الميزان التجاري بسبب عدم وضوح السياسات التصديرية.

**فرص النهوض ومحددات الانعاش**

إن الحالة الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بحاجة الى خطة استثنائية لتخرج البلاد من هذه الازمة وتنتصر اقتصاديا من خلال وضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى تأمين الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي وبناء القدرات المؤسساتية الزراعية والصناعية والتجارية وفق المحددات الرئيسية التالية :

**- القطاعات الانتاجية بشقيها الصناعي و الزراعي هي صمام امان الاقتصاد السوري.**

 **- حماية المنتج الوطني وفق برامج زمنية محددة تمنح المنشآت القائمة الفرصة لإعادة التعافي تمهيداً لإعادة انخراط الصناعة السورية في الأسواق الدولية.**

 **- التصدير هو رئة الاقتصاد السوري وجذب الاستثمارات الصناعية وفق محفزات مدروسة من أجل تمكين الاستثمارات الموجودة وتحفيز عودة الاستثمارات المهاجرة و استقطاب الاستثمارات الخارجية.**

**تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات أمام الصناعة**

**نقاط القوة:**

1. وجود قاعدة من الموارد الطبيعية المحلية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وبالتالي توفر المواد الأولية والخامات لبعض الصناعات وأهمها الصناعات النسيجية و الغذائية و الاستخراجية.
2. وجود طاقة كامنة لصناعات ذات كثافة علمية وتكنولوجية متوسطة تساعد على تطوير صناعات ذات قيمة مضافة أعلى.
3. السمعة والمواصفات الجيدة لبعض المنتجات المصنعة على المستوى المحلي والعالمي.
4. إمكانية زيادة التشابكات القطاعية بالاعتماد على المزايا النسبية لقطاع الصناعة وبالأخص التحويلية وإمكانية تحويلها إلى مزايا عالية التنافسية وبالتالي دوره كمحرك للتنمية المستدامة في سورية.

**نقاط الضعف:**

1. انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي والإجمالي.
2. **ارتفاع تكاليف الإنتاج في المنتج الصناعي المحلي وعدم قدرته على المنافسة مما أدى إلى خروج العديد من المنشآت الصناعية عن العمل مع سياسة الانفتاح اقتصادي واتباع سياسة الاقتصاد الحر.**
3. ضعف التكامل والترابطات الأمامية والخلفية لقطاع الصناعة التحويلية في السورية
4. انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم في قطاع الصناعة التحويلية، وتدل على انخفاض حصة الصناعات ذات التقانات المتوسطة والعالية ذات القيم المضافة من مجموع الصناعات السورية.
5. ضعف البنية التحتية الأساسية وغياب المدن الصناعية في بقية المحافظات ومشكلة الترخيص الإداري المؤقت وبالتالي عدم توفر بيئة الأعمال المحفزة بشكل كاف.
6. عدم تطور إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج بالشكل الكافي وضعف مساهمتها في النمو.
7. تدني إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية نتيجة تدني المستوى التعليمي للمشتغلين في التحويلية، إذ شكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون نسبة في المتوسط وصلت إلى حوالي 72%.
8. تزايد نزعة هجرة الكفاءات.
9. نقص التمويل الكافي لقطاع الصناعة التحويلية وانخفاض حصته من حجم التسليفات المصرفية

**الفرص:**

1. إمكانية الاستفادة النسبية من العلاقة العضوية بين القطاعات الاقتصادية وخاصة تلك التي تربط بين قطاع الزراعة والصناعة التحويلية.
2. قدرة القطاع في إيجاد فرص استثمارية في المراحل اللاحقة من العملية الإنتاجية بما يقدم من تدفقات وسيطة إلى باقي القطاعات.
3. توفر المواد الأولية والخامات محلياً بمواصفات جيدة لإقامة بعض الصناعات الإسمنت الزجاج.
4. تحفيز الصناعات التصديرية للبلدان ذات الترابط العالمي.

**التحديات**:

1. تحسين القدرة التنافسية ، الذي يتطلب تلبية المعايير في ظل زيادة دور القطاع الخاص.
2. تأمين العمالة الخبيرة واستعادة العمالة المهاجرة الكفوءة منها.

ومن خلال دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي السوري الحالي **نجد أنه لا بد من إعادة رسم الخيارات الاستراتيجية للمرحلة المقبلة من خلال:**

**أولاً: وضع خطة عمل استثنائية تستند إلى حماية المنتج الوطني وتوفير المنافسة العادلة للصناعة الوطنية واستخدام الوسائل المسموح بها لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير المشروعة عبر البرامج والمشاريع التالية:**

* قيام الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية باتخاذ السبل المناسبة للتحقق من مطابقة المستوردات من السلع النهائية للمواصفات القياسية السورية.
* قيام الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية باتخاذ السبل المناسبة للتحقق من منشأ المستوردات من السلع النهائية.
* ضبط المنافذ الحدودية لمنع التهريب.
* تطبيق قانون حماية الإنتاج الوطني من الممارسات التجارية الضارة من خلال وضع حصص للسلع المتدفقة إلى السوق السورية والتي تؤثر في الميزان التجاري.
* تطبيق أحكام قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية بما يضمن الحيلولة دون وجود عملية قرصنة للعلامات التجارية وتأمين سرعة التقاضي في قضايا هذا الموضوع.
* تفعيل قانون حماية الصناعات الناشئة.
* اعتماد قواعد المنشأ وفق النظم الدولية والتي تحقق العدالة في التنافسية.
* مراجعة التعرفة الجمركية.
* منح المنشآت القائمة الفرصة لإعادة التعافي من خلال تخفيض الكلف التصنيعية وفق برنامج زمني محدد ووفق متطلبات كل نشاط صناعي.
* توجيه المنشآت الصناعية القائمة للالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة لرفع مستوى الجودة للسلع والخدمات الصناعية؛ لتمكينها من مواجهة مخاطر الانفتاح الاقتصادي وبعدها إلى اختراقً اﻷسواق الدولية.
* توطين ثقافة التصنيع وفقا للمواصفات القياسية العالمية.
* تمكين الشفافية و المصداقية في بيانات الضريبة و تدقيقها و اعتمادها وفق نظم ومعايير المحاسبة الدولية .
* اطلاق قانون الاتحادات النوعية و تكثيف إجراء الاجتماعات التنسيقية بين المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الأساسية والتحويلية في الفروع الصناعية المختلفة بهدف تطوير الصناعات النهائية التي تتوفر لها المواد الأولية والوسيطة (كالصناعات الزراعية وبعض الصناعات الكيميائية).
* إنشاء مركز التحديث الصناعي مهمته معالجة المشاكل البنيوية الإدارية والمالية والفنية والإنتاجية التي تعوق المنشآت من انخراطها في الأسواق العالمية.
* إنشاء صندوق التنمية الصناعية، تكون مهمته تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي خضعت لبرامج إعادة التأهيل في مركز التحديث الصناعي.
* تنظيم التجمعات الصناعية القائمة بعد دراسة الوضع الراهن للتجمعات الصناعية المتقاربة و المتناثرة و اعتبارها مناطق صناعية و إدراجها ضمن المخططات التنظيمية
* السماح بالتوسع للمنشآت القائمة المتواجدة في تجمعات صناعية ضمن شروط محددة
* السماح بتشكيل لجان مناطق صناعية للشاغلين يشترك فيها الصناعيون المرخصون في المنطقة والجهة الإدارية.
* زيادة حجم الطاقة الكهربائية المخصصة للقطاع الصناعي مع تزايد الاستثمار الصناعي.
* تأمين البنية التحتية والمرافق الداعمة للمدن الصناعية كالفروع المصرفية والدوائر الحكومية واعتبارها مدناً ذات استقلال إداري تؤمن كافة الخدمات الحكومية
* إعادة النظر في التشريعات الناظمة لتصنيف الصناعات إدارياً، ومراجعة التصنيف الحالي للصناعات نظراً للمستجدات التكنولوجية والفنية لهذه الصناعات.
* توجيه الاستثمارات الأجنبية لانشاء مدينة صناعية تخصصية في سهل الغاب للمنتجات الزراعية الصناعية .
* التنسيق ما بين الوحدات الإدارية ومديريات الصناعة في المحافظات لإقامة مدن أو مناطق صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة أو على الأقل مراعاة تخصيص مساحات معنية لهذه الصناعات في المدن أو المناطق الصناعية القائمة ، بهدف تركيز الاهتمام على تنمية هذه الصناعات ، ومنحها الفرصة لتحقيق تكاملها مع بعضها بعضاً بسهولة ويسر.
* تشجيع إقامة مجمع لصناعة آلات التعبئة و التغليف بين حمص و حماة بالتعاون مع المراكز التكنولوجية في تايوان والمنظمات الداعمة.
* مجمع صناعة المفروشات في ريف دمشق بالتعاون مع البعثة التجارية الإيطالية.
* مجمع صناعة البرمجيات في ريف دمشق ( المدينة التكنولوجية ).

**ثانياً: الاعتماد على القطاع الخاص كداعم رئيس للنمو والتنمية الاقتصادية وهذا يتطلب تهيئة بيئة تشريعية ولوجستية داعمة لجذب الاستثمارات المحلية والعالمية وتمكين الاستثمارات القائمة تمهيداً لانخراط صناعتنا في الأسواق العالمية وفق البرامج والمشاريع التالية:**

1. حيث أن القطاع الصناعي هو من القطاعات التي لها تشابكات أمامية وخلفية مع كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى ولتحقيق تنمية صناعية متوازنة **لا بد من إنشاء مجلس التنمية الصناعية تكون مهمته وضع رؤى تنموية للقطاع الصناعي واعتماد برامجه ومشاريعه التنموية.**
2. وضع خطط تنمية صناعية في الوحدات الإدارية (مديريات الصناعة في المحافظات) وتحديد وتأمين مستلزمات هذه الخطة.
3. تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال الخاصة بتمويل العمليات الاستثمارية والتشغيلية للشركات الصناعية بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي.
4. إعادة تأهيل البنى التحتية في التجمعات والمدن الصناعية التي تعرضت للتدمير والتخريب.
5. وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية والموارد المتوفرة محلياً و منتجاتها القابلة للتصدير
6. وضع خطة للاستثمارات الصناعية المطلوبة تشجع على الاستثمار في:
* الصناعات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية وإقامة مجمعات صناعية عنقودية.
* الصناعات المولدة لفرص العمل من خلال تحديد زمرة هذه الصناعات وبيانها للمستثمرين.
* الصناعات التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية.
* الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقدرة التنافسية
* الصناعات التي تعتمد على الخامات الوطنية.
* الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف والمناطق النائية.
1. تعزيز قدرات السوق المالية لضمان تحقيق تداول نشط ومنظم، يوفر للقطاع الخاص الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويحقق تنوعاً في أدوات التمويل المالي ذات المزايا المختلفة، مما يتيح الفرصة أمام المتعاملين للاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.
2. تفعيل قانون التمويل التأجيري
3. إحداث صندوق تمويل الصناعات الريفية في المناطق غير الحضرية بعد تحديدها ضمن أحد المصارف العامة (المصرف الصناعي ) أو أحد المصارف الخاصة.

**ثالثاً: وضع إستراتيجية للتصدير والتصدير الاحلالي تستند على أن التصدير أحد العناصر الرئيسية لإستراتيجية التنمية الصناعية في المستقبل، تحدد فيها السلع المستهدف تصديرها و السلع المراد تصنيعها بغرض التصدير و كذلك الأسواق المستهدفة و توجه إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة** من خلال البرامج والمشاريع التالية:

1. العمل على إزالة المعوقات أمام انتقال المنتجات الصناعية الوطنية إلى الدول العربية، وخاصة في مراكز الحدود البرية ، وإيجاد التسهيلات الخاصة بالنقل البري والبحري والجوي لتشجيع التجارة البينية والصادرات .
2. التنسيق مع دول منطقة التجارة الحرة العربية لتوحيد النظم والإجراءات الجمركية و توحيد المواصفات والمقاييس.
3. العمل على ابرام اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول الصديقة او اتفاقية اتحادية كاتفاقية الشراكة الأوروبية.
4. وضع خطة للترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق العربية والدولية .
5. تنظيم المعارض بصفة دورية عن المنتجات السورية تحت شعار " صنع في سورية".
6. توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المنتجات السورية ، وعن أسواق التصدير ، ودعم قواعد المعلومات في المنطقة الوطنية .
7. العمل على وجود بعثات تجارية دائمة في الأسواق العالمية الكبرى.
8. وضع برنامج لتطوير الشراكات بين شركات سورية (منتجة) وشركات دولية (مسوقة).
9. حث المصارف الخاصة على ضرورة الإسهام في تمويل الصادرات.

10-انشاء المدينة الصناعية الصينية بين دمشق و النبك لصناعات بغاية التصدير.

 11-الاهتمام بموضوع الممثلين الخارجيين و توجيه جهود البعثات الدبلوماسية في الخارج نحو ترويج الصادرات الوطنية .

 12- تشجيع قيام شركات متخصصة في التصدير من قبل مستثمرين من القطاع الخاص، أو من قبل مجموعات من الشركات الصناعية، أو من قبل غرف الصناعة أو بمبادرة من الحكومة ومشاركة القطاع الخاص.

 13 تشجيع إنشاء شركات التسويق الخارجي .

**رابعاً: اعتبار القطاع العام الاقتصادي/ الصناعي منه، بمجمله قوة اقتصادية لا يستهان بها وسلسلة من الموارد الاقتصادية والبشرية والمكانية قد تعود بعوائد ضخمة للاقتصاد السوري فيما لو تم استثمارها بالطرق الأصح، هو يعاني من مشاكل جسيمة بنيوية تشريعية ومالية وقانونية وإدارية من الممكن تكليف إدارة ضمن إدارات الوزارة مهمتها تشكيل فرق قانونية مالية فنية مهمتها تقييم هذه الشركات ودراسة إمكانية تشغيلها بنفس أنشطتها أو تغيير النشاط الصناعي ومن ثم وضع دفاتر شروط فنية ومالية وقانونية لطرح هذه الشركات للاستثمار وفق نظام ال B.O.T بحيث تبقى ملكية هذه المنشآت للدولة.**

**خامساً: توفير استراتيجية واضحة لتنمية الموارد البشرية متناسقة مع خطط التنمية الصناعية (تدريب مهني واداري) للكوادر العاملة في القطاع الصناعي** باعتبار أن وزارة الصناعة أحد أبرز الجهات المُقدّمة للتعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مجمعاتها ومراكزها العريقة التي تهدف إلى القوى العاملة الفنية من خلال اكسابهم المهارات العلمية والعملية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل، ورفع كفاءتهم في مختلف التخصصات بغض النظر عن مستواهم التعليمي، في أربع مناطق رئيسية: دمشق، حلب، حمص ودير الزور، ويأتي تحقيق هذه الاستراتيجية عبر البرامج والمشاريع التالية:

1. إعداد خطة عمل متكاملة لتحديد متطلبات تأهيل وتفعيل مجمعات مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة في سورية، وتطوير التعليم والتدريب المهني وفق أساليب علمية حديثة تحاكي متطلبات سوق العمل بكافة تخصصاته، والذي بدوره سيساهم في خلق فرص العمل للشباب، وإعادة عجلة الحياة للصناعة في سورية كما يتضمن كخطوة أولى دعم اعادة تفعيل عدة مراكز ضمن مجمع التدريب المهني والتعليم التقاني في دمشق من خلال نموذج العمل المتكامل المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يتم العمل بشكل مرحلي على اعادة تفعيل باقي المراكز ضمن مجمعات التدريب المهني في سوريا بخطوات لاحقة.
2. تشكيل لجنة مختصة لاعداد دراسة متكاملة تتوافق من خلالها الرؤية العلمية مع الواقع العملي الذي تفرضه متطلبات سوق العمل، لتخرج هذه اللجنة في النهاية بنظرة متكاملة لبرامج تدريبية أكثر التصاقاً بسوق العمل، وأكثر واقعية في تحقيق متطلباته الأساسية.
3. تطوير مناهج وحقائب التدريب المهني وجعل محتواها أكثر تجاوباً مع احتياجات قطاع الصناعة واعتبار عملية تطوير المناهج من الوسائل الأساسية في مواكبة العملية التدريبية للتغيرات العلمية والتقنية في سوق العمل بصفة عامة، وللنهوض بعملية التدريب المهني بارتباطها الوثيق بعناصر التنمية والإنتاج بمختلف اصنافها المهنية والحرفية.
4. تحديد الموارد البشرية اللازمة لضمان تشغيل المراكز المقترح اعادة تفعيلها، وتحديد الدورات التدريبية المناسبة لبناء قدرات موظفي المراكز للاستجابة للبرامج التدريبية المقترحة.
5. مشاركة القطاع الصناعي الخاص في وضع ومتابعة برامج التأهيل المهني والتدريب.
6. تدريب الكوادر العاملة في وزارة الاقتصاد والصناعة على المهام الجديدة المنوطة بعمل هذه الوزارة بعد الدمج باعتبار أن هذه الوزارة ستكون وزارة لرسم السياسات الاقتصادية وليست وزارة قطاع عام اقتصادي فقط.
7. تفعيل وتحفيز و استثمار القدرات البشرية العلمية في الجامعات والمعاهد وتوجيهها إلى مراكز الأبحاث الصناعية والتكنولوجية و الاستغلال الأمثل للقدرات والكفاءات البشرية المتخصصة.
8. إنشاء هيئة مستقلة للتعليم والتدريب الفني والمهني .
9. تعزيز دور مدارس التلمذة الصناعية التي تشرف عليها مديريات التربية بالتنسيق مع غرف الصناعة.
10. تشجيع تنفيذ برامج دراسية خاصة لتخريج كوادر للحاضنات التكنولوجية وإقامة الصناعات الصغيرة

**خاتمة:**

شكلت الصناعة السورية عبر التاريخ مصدر فخر وإحدى ركائز الاقتصاد الوطني، حيث ارتبط اسمها بصناعات عريقة مثل البروكار والدامسكو والأغباني والموزاييك لكن سنوات الحرب الدامية (2011-2024) حولت هذا القطاع الحيوي إلى أنقاض، وفقدت سوريا مكانتها كمنتج صناعي إقليمي.

والآن وبعد التحرير تواجه الصناعة السورية مفترق طرق حاسم: إما أن تستغل الفرصة لإعادة البناء على أسس حديثة تنافسية، أو تستسلم لضغوط المنافسة الأجنبية والظروف الصعبة. النجاح في هذه المعادلة الصعبة يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وإرادة سياسية قوية، ودعم دولي وإقليمي، بالإضافة إلى استعادة الثقة بين الدولة والقطاع الخاص. فقط عبر هذه العوامل مجتمعة يمكن للصناعة السورية أن تعود إلى سابق عهدها، بل ربما تتجاوزه نحو آفاق جديدة من التطور والازدهار.

**المصادر الرسمية:**

**بيانات المكتب المركزي للإحصاء**

**تقارير وزارة الصناعة**

**تقارير البنك الدولي عن الاقتصاد السوري**

**منشورات البنك الدولي عن سورية**

**دراسة صندوق النقد الدولي عن الأداء الاقتصادي السوري**